# تحديات الزراعة العضوية في الجزائر– دراسة مقارنة مع مصر-

# The Challenges of Organic Agriculture in Algeria - Comparative Study with –Egypt-

زاهية توام *
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
touam.k7z@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/05/18 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/30

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الزراعة العضوية في الجزائر، وذلك بالمقارنة مع جمهورية مصر للاستفادة من تجربتها الرائدة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم توفر الظروف والبيئة والعوامل المناسبة للتوسع في أساليب الزراعة العضوية في الجزائر إلا أن المتحقق منها لا يزال جد ضعيف و أقل بكثير من المأمول، وذلك بسبب انخفاض مساحة الزراعة العضوية مقارنة بالتقليدية وقلة الوعي بالمنتج العضوي سواء من المستهلكين أو المزارعين من جهة وشح الدعم الحكومي والاهتمام الرسمي بهذا القطاع من جهة أخرى، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مساحة الزراعات العضوية بما يحقق كفاءة الإنتاج وتعظيم استخدام الموارد المتاحة واستدامة عائداتها، كما يتوجب وضع الاطر التنظيمية لهذا القطاع التي تمكنه من التوافق مع متطلبات الجودة و الأسواق الدولية للمنتجات العضوية، والتي ستجعل من الزراعة العضوية في الجزائر ليس فقط مصدرا للاستهلاك الغذائي في السوق المحلية، بل تمتد لتكون مصدرا للنقد الأجنبي وتنويع الصادرات.

**الكلمات المفتاحية:** الزراعة العضوية، المنتجات العضوية، الزراعة التقليدية، الجزائر ومصر.

**تصنيف JEL:** Q57 ؛ R11 ؛ 6

**Abstract:**

This study aims to present the different opportunities and challenges facing the organic farming sector in Algeria، comparing it with the pioneering experience of the Republic of Egypt; The study found that، although there are conditions، and factors adapted to the expansion and revitalization of the organic farming sector in Algeria، the results obtained are still very low and much less than expected، due to the small area of organic agriculture compared to the traditional and the lack of awareness of consumers and farmers. As well as a lack of government support and formal attention to the sector، The study recommends the need to work to increase the area of organic farming in order to achieve efficient production and maximize the use of available resources and support incomes، Regulatory frameworks should also be put in place to ensure that this sector can comply with quality requirements and international organic markets، which will make organic farming in Algeria not only a source of food consumption on the local market، but also a source of foreign exchange and export diversification.

**Keywords**: organic agriculture; organic products; conventional agriculture Algeria and Egypt.

**Jel Classification Codes:** Q16 ; Q57 ; R11.

* المؤلف المراسل.

**1. مقدمة:**

تمثل الأراضي الصالحة للزراعة على المستوى العالمي 2.3 بليون هكتار يستخدم حاليا نصفها فقط. و وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن حوالي الثلث من الأراضي تدهورت بسبب التعرية، والضغط المتواصل على المواد العضوية في التربة ونضوب العناصر المغذية، والتلوث وغيرها من العمليات الناجمة عن الممارسات غير المستدامة لإدارة هذه الأراضي، وأمام تزايد الحاجيات الغذائية لسكان العالم ومحدودية الأراضي الفلاحية، زيادة إلى التقدم العلمي في العلوم الزراعية والكيميائية الذي عرفه القرن الماضي إلى استخدام العديد من التقنيات التي تهدف لزيادة الإنتاج خاصة مع الزيادة المضطرة للسكان بحثا عن توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، وقع التوجه نحو التكثيف الزراعي والاستعمال المفرط للأسمدة والمواد الكيميائية المصنعة.

وقد كان لكل هذه التقنيات تأثير السحر في بداياتها لكن سرعان ما أدرك العلماء أن سحرهم الجديد يلوث البيئة ويقضي على الكائنات الحية النافعة كما أنه لا يؤثر على الحشرات الضارة التي سرعان ما كونت مناعة قوية ضده. فقد تزايدت التحذيرات من مخاطر الاستعمال الواسع للمركبات الكيميائية في الانتاج الزراعي بعد ان اتضحت الاضرار التي تلحق بالإنسان نتيجة وصولها الى نسب متزايدة في الجسم البشري ولاسيما الاثار السمية واحتمال وجود اثار مسرطنة لمركبات النترات والنتريت والفوسفات وغيرها وهو ما دفع نحو الاهتمام بموضوعات الصحة والبيئة والغذاء النظيف الصحي، وفي هذا الإطار كان محتما الاعتراف بالدور الريادي للزراعة العضوية باعتبارها نظام حيوي مأخوذ من الطبيعة لا يعتمد على أية مدخلات كيميائية مما يحد من زيادة التلوث البيئي ويحسن تدريجيا الأحوال الزراعية على المدى الطويل، مما دفع السياسات الحكومية في معظم دول العالم تعمل على تشجيع الزراعة العضوية.

**1.1.مشكلة الدراسة:**

على الرغم من الميزات النسبية للجزائر من حيث تنوع الموارد وتوفر المناخ المناسب للزراعة العضوية إلا أن مساحات الزراعة العضوية لازالت منخفضة مقارنة بإجمالي المساحة الزراعية، حيث بلغت المساحة المزروعة عضويا في الجزائر 699.5 هكتار عام 2012 وقدرت عام 2017 بـ 772 هكتار أي بزيادة تقارب 10%، ولا تشكل هذه المساحة إلا نسبة 0.16 % من اجمالي الأراضي العربية المزروعة عضويا، في حين قدرت هذه المساحة في مصر حوالي 85 ألف هكتار عام 2012 وارتفعت هذه المساحة لتقارب 116 ألف هكتار هام 2018 أي بنسبة زيادة تقدر ب 36% كما أن مساحة الأراضي المصرية المزروعة عضويا تمثل 20% من اجمالي المساحة العضوية العربية، وعليه يكمن التحدي الحقيقي للجزائر في إمكانية زيادة مساحات الزراعات العضوية وادخال الممارسات الزراعية العضوية بنظم الزراعات عالية الإنتاج لتسمح معها بتحقيق الأمن الغذائي من جهة وانتاج فائض للتصدير للأسواق العالمية والمنافسة فيها من جهة أخرى بالاعتماد على الموارد المتاحة، وهنا تبرز أهمية السير في اتجاه زيادة مساحة الزراعات العضوية بما يحقق كفاءة الإنتاج وتعظيم استخدام الموارد المتاحة واستدامة عائداتها. وانطلاقا مما سبق، تكمن المشكلة البحثية في التساؤل التالي: **ما هو واقع الزراعة العضوية في الجزائر وماهي التحديات التي تواجهها مقارنة مع مثيلتها مصر ، وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الرائدة لهذه الأخيرة؟**

**2.1. أهمية الدراسة وقيمتها المضافة:**

رغم اتفاق هذه الدراسة مع الكثير من الأدبيات الواردة في الدراسات السابقة من الجانب الأكاديمي إلا أن هذه الأخيرة ركزت على عرض واقع الزراعة العضوية في العالم عامة وفي الجزائر مع عرض التجربة المصرية بصفة خاصة للاستفادة منها باعتبارها رائدة وقطعت شوطا لابأس به في تبني الزراعة العضوية وتنميتها، وهذا ما بالوقوف على المشاكل والتحديات

التي تواجه هذا النوع من الزراعة في الجزائر للوصول إلى اقتراح الحلول والتوصيات لتجاوز هذه المشاكل وتطوير الزراعة العضوية فيها من جهة أخرى، تعتمد هذه الدراسة على تحليل أحدث الاحصائيات المتعلقة بمجال البحث (تقرير فيفري 2021).

**2.1. المنهج المتبع:** سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف تحليل البيانات والمعطيات.

## 2. مفاهيم حول الزراعة العضوية:

كانت بداية الزراعة العضوية في الولايات المتحدة الأمريكية وبدعوة من (راشيل كارسون) وفي دول اوربا في بريطانيا ولاسيما المانيا إذ بدء الوعي ينتشر خلال أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، وفي سنة 1924 قاد الدكتور "رودولف اشتيز" حملة علمية واسعة عن الزراعة باستخدام الأسمدة العضوية ( الحجامي، 2018، صفحة 4). ولقد أكد مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام 1992 على أهمية فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتزامن ذلك مع تأسيس معايير دولية لقواعد الإنتاج والتحكم في الزراعة العضوية من قبل المنظمة العالمية للحركات الزراعة العضوية **IFOAM** والتي تعد الركيزة الأساسية في تنظيمات الاتحاد.

### 1.2. تعريف الزراعة العضوية:

تعتبر الزراعة العضوية واحدة من عدة أنماط تتبع منهج الزراعة المستدامة وهذا ما يجعل نمط الزراعة العضوية فريد من نوعه، حيث أن الزراعة العضوية تنظم بموجب القوانين المختلفة وبرامج إصدار الشهادات كما أن جميع المدخلات الاصطناعية تقريبا محظورة الاستخدام فيها وأن الاهتمام ببناء التربة وتعاقب المحاصيل من القواعد الأساسية للإنتاج العضوي ( سالم و باشا، 2017، صفحة 1158)، وتعرف الزراعة العضوية بأنها جميع النظم التي تشجع إنتاج الأغذية بوسائل سليمة صحيا وبيئيا واجتماعيا وصناعيا واقتصاديا باعتماد وسائل ومدخلات غير كيميائية وتجنب المواد الصناعية والمعدلة وراثيا مثل الأسمدة والمبيدات الكيميائية والعقاقير والمواد الحافظة، وتفعل الزراعة العضوية أيضا القوانين والتشريعات التي تسهل ترويج المنتج العضوي وهي بالنتيجة نمط إنتاجي زراعي آمن صحيا وبيئيا ( النعيمي، العجيمي، و البدري، 2017، صفحة 296)، وقد عرفها الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية **International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM)** بأنها نظام الإنتاج الذي يحافظ على صحة النظم البيئية والتربة والناس، ونظام يعتمد على التنوع البيولوجي البيئي وعمليات ودورات تتكيف مع الظروف المحلية، بدلا من استخدام المدخلات التقليدية مع آثارها السلبية، وتجمع الزراعة العضوية بين التقليد والابتكار والعلم؛ لتعود بالنفع على البيئة المشتركة وتعزيز علاقات عادلة ونوعية جيدة من الحياة بالنسبة لجميع المعنيين (https://www.ifoam.bio/why-organic/organic-landmarks/definition-organic)، ومن هنا يتضح أن الزراعة العضوية اذن هي نظام حيوي مأخوذ من الطبيعة لا يعتمد على أية إضافات كيميائية أوهرمونية، والنظر إلى الزراعة بهذا المفهوم سوف يحد من زيادة التلوث البيئي، كما أنه سوف يحسن تدريجيا من صحة الأفراد ومن الأحوال الزراعية على المدى الطويل، كما أن المنتجات العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر إحدى ركائز الوقاية الصحية والمحافظة على البيئة في الدول المتقدمة.

### 2.2. أهداف الزراعة العضوية:

تتمثل الأهداف الاساسية للزراعة العضوية حسب الاتحاد الدولي للزراعة العضوية فيما يلي (غردي ، 2015، صفحة 132):

- استخدام المصادر الطبيعية المتجددة في الزراعة وإنتاج غذاء ذو قيمة غذائية عالية وبكميات كافية؛
- التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية والمحافظة على التربة والعمل على زيادة خصوبتها؛

- تشجيع وتنشيط النشاط الحيوي في الزراعة بما يشتمل من الكائنات الحية الدقيقة والنبات والحيوان؛
- العمل على تنشيط الإنتاج الزراعي في نظام مغلق بالنسبة للمخلفات العضوية والعناصر الغذائية؛
- إتاحة الظروف المناسبة للثروة الحيوانية لممارسة النشاط الطبيعي وتجنب التلوث نتيجة إجراء العمليات الزراعية؛
- الحفاظ على الاختلافات الوراثية للنظام الزراعي وما حوله، شاملة المحاصيل المزروعة والنباتات الطبيعية والبرية والكائنات الدقيقة ومراعاة التأثير البيئي والبعد الاجتماعي للنظام الزراعي المتبع؛
- ضمان حصول المنتجين في الزراعة العضوية على حقوقهم وعلى العائد الكافي؛

الزراعة العضوية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين الاكتفاء الذاتي من الغذاء للأسر المعيشية أو عن طريق بناء الاعتماد على الذات للمزارعين (Juma abdelouaheb. ، Mohammad & ،2020.. p. 12) ، ويلخص الشكل التالي الأهداف الأساسية للزراعة العضوية.

**الشكل 1: أهداف الزراعة العضوية**

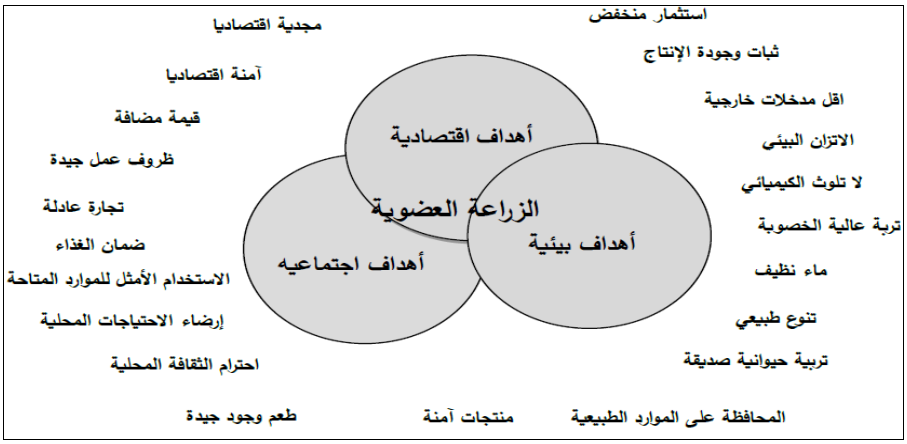


**المصدر:** سرحان احمد سليمان، نوران عبد الحميد عبد الجواد، (2018)، واقع وآفاق الزراعة العضوية على مستوى العالم ودورها في التنمية الزراعية مع التركيز على مصر، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة الفيوم، 5-7 مارس 2018 ، ص.7

### 3.2 مبادئ الزراعة العضوية:

حدد الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية **(IFOAM)** أربع مبادئ للزراعة العضوية تتمثل في ( بغاصة، 2013، صفحة 5):

- ✓ **مبدأ الصحة:** يؤكد هذا المبدأ على وجوب استدامة الزراعة العضوية التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة التربة والإنسان والحيوان. حيث أن صحة الأفراد والمجتمعات لا يمكن فصلها عن صحة الأنظمة البيئية، فالتربة الصحية تنتج محاصيل صحية تنعكس على صحة الإنسان والحيوان وتساهم في صناعة الأغذية الصحية؛
- ✓ **مبدأ البيئة:** حسب هذا المبدأ فإن الزراعة العضوية يجب أن ترتكز على الأنظمة البيئية الحية والدورات الطبيعية بحيث تعمل معها وتساندها وتعمل على استدامتها، كما يجب أن يرتكز الإنتاج العضوي على الأساليب البيئية وإعادة التدوير؛
- ✓ **مبدأ العدالة:** حسب هذا المبدأ يجب أن تمنح الزراعة العضوية جميع من ينضم إليها الحياة الكريمة والإسهام في توفر الغذاء وخفض الفقر، فهي تهدف إلى إنتاج غذاء كافي ذو نوعية جيدة، ويؤكد هذا المبدأ على أن الحيوانات هي الأخرى يجب أن تعيش في ظروف وإمكانيات تتلاءم مع طبيعتها الجسمانية، وسلوكها الطبيعي وحالتها الفسيولوجية، فالمصادر الطبيعية والبيئية التي تستخدم في عملية الإنتاج والاستهلاك يجب أن تدار بطريقة عادلة اجتماعيا وبيئيا بحيث تحفظ بأمانه للأجيال القادمة؛

- ✓ **مبدأ العناية:** حسب هذا المبدأ، يجب إدارة الزراعة العضوية بشكل وقائي ومسؤول م لحماية البيئة والصحة والبقاء للأجيال الحالية والقادمة، كما يؤكد على مراجعة التقنيات الحديثة والطرق المستخدمة بالفعل من أجل تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاج للعاملين في الزراعة العضوية ولكن ليس على حساب تعريض الصحة والحياة للخطر، لذلك يجب على الزراعة العضوية أن تمنع مخاطر كبيرة من خلال تبنيها للتقنيات الملائمة ورفضها للتقنيات غير المقبولة مثل هندسة الجينات، كما يجب أن تعكس القرارات المتخذة القيم والاحتياجات لجميع من قد يتأثر بها وذلك من خلال الشفافية والقنوات المشتركة.

## 3. تطور الزراعة العضوية في العالم والوطن العربي:

### 1.3 الزراعة العضوية في العالم:

تزايدت أهمية الزراعة العضوية في العديد من البلدان المتقدمة والنامية بما فيها العربية، بغض النظر عن مرحلة نموها، وحسب احصائيات 1997، فقد كانت ممارسة الزراعة العضوية تتم بواسطة 1.2 مليون منتج في 141 دولة، مع زيادة إنتاج الأغذية العضوية على المستوى العالمي بنسبة 15% سنويا (ORCA، 2009، صفحة 8)، كما قدرت المساحة المزروعة عضويا ب 11 مليون هكتار عام 1999، وقد وصل عدد المزارعين عام 2009 إلى 1.8 مليون مزارع ينشطون في 160 دول، كما وصلت قيمة مبيعاتها 54.9 مليار دولار (سعد، 2016، صفحة 126)، بينما أظهر المسح الأخير الذي أجراه معهد أبحاث الزراعة العضوية في سويسرا **FiBL** والإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية **IFOAM** في تقريرهما لعام 2021 أن حصة الزراعات العضوية من مجمل المساحات المزروعة آخذة في الزيادة فقد بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة 72.3 مليون هكتار نهاية 2019 وهي تمثل 1.5% من مجموع الأراضي الزراعية ل 187 دولة، كما أن عدد المنتجين قد وصل إلى 3.1 مليون منتج وقدرت قيمة المبيعات من المنتجات العضوية ما قيمته 106.4بليون اورو (FiBL ; IFOAM ،2021 ، p. 19)وتعتبر أوقيانوسيا المنطقة التي بها أكثر الأراضي الزراعية العضوية مع 36 مليون هكتار، تليها أوروبا بـ 15.6 مليون هكتار وأمريكا اللاتينية (8 ملايين هكتار)، آسيا (6.5 مليون هكتار)، أمريكا الشمالية (3.3 مليون هكتار)، وأفريقيا (2.0 مليون هكتار)، والجدول أدناه رقم (01) مساحة الزراعة العضوية في العالم وحسب القارات لعام 2018، حيث تبين الإحصائيات أن نسبة مساحة الزراعة العضوية متفاوتة حسب الدول حيث تحتل أستراليا الصدارة إذ تمثل مساحتها ما يقارب 50% من المساحة الكلية للزراعة العضوية في العالم بما يقارب 36 مليون هكتار، تليها الأرجنتين بمساحة 3.67 مليون هكتار واحتلت اسبانيا المرتبة الثالثة بمساحة 2.35 مليون هكتار (FiBL ; IFOAM، 2021، p. 37).

**الجدول 1: مساحة الزراعة العضوية في العالم وحسب القارات لعام 2019**

| القارة | افريقيا | آسيا | أوروبا | أمريكا اللاتينية | أمريكا الشمالية | اوقيانوسيا* | العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساحة الاراضي المزروعة عضويا (ب المليون هكتار) | 2.03 | 5.91 | 16.52 | 8.3 | 3.65 | 35.88 | 72.3 |
| النسبة % | % 2.8 | % 8.2 | % 22.9 | %5 | % 11.5 | % 49.6 | %100 |

*-اوقيانوسيا هي مجموع جزر المحيط الهادي إضافة الى استراليا

المصدر:

FiBL & IFOAM، organics international: The world of organic agriculture statistics & emerging trends 202،1 (February 2021)، GERMANY ،p37.

ويبين **الشكل رقم (02)** ترتيب الدول العشر الأولى من حيث مساحة الزراعة العضوية في العالم.

**الشكل 2: ترتيب الدول العشر الأولى من حيث مساحة الزراعة العضوية خلال سنة 2019 ( الوحدة مليون هكتار)**

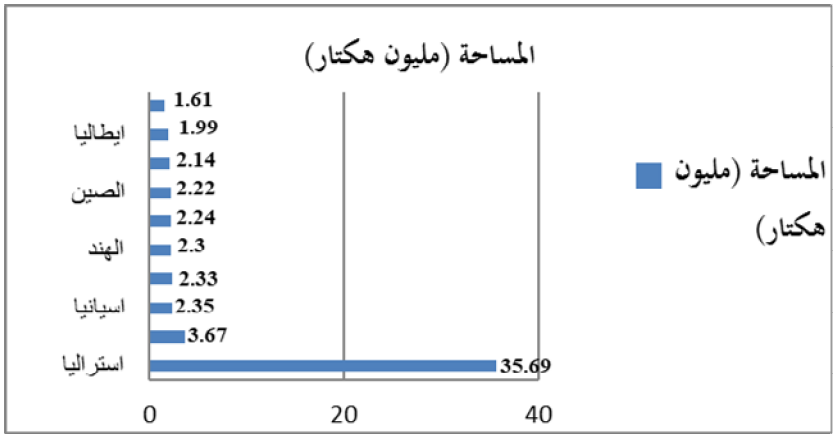


**المصدر:**

FiBL & IFOAM. organics international: The world of organic agriculture statistics & emerging trends 202.1 (February 2021). GERMANY. p38.

أما بخصوص المزارعين والمنتجين في مجال الزراعة العضوية، فإن الاحصائيات تبين أنه يوجد ما يقرب من 3.1 مليون منتج عضوي في جميع أنحاء العالم عام 2019، يتركز أكثر من 90% منهم في آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما تمثل الهند أكثر البلدان التي تملك منتجين عضويين تليها أوغندا وإثيوبيا (FiBL ; IFOAM، 2021، p. 57) والشكل أدناه رقم (03) يبين توزيع المنتجين العضويين حسب القارات لعام 2019.

**الشكل 3: توزيع المنتجين والمزارعين العضويين في العالم حسب القارات لعام 2019**

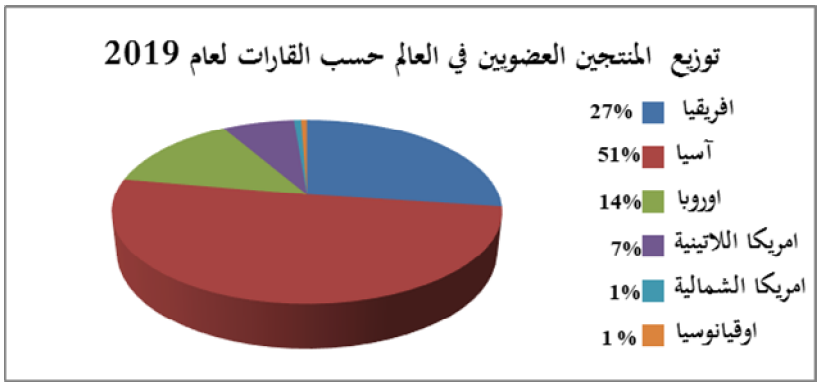


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

FiBL & IFOAM. organics international: The world of organic agriculture statistics & emerging trends 202.1 (February 2021). GERMANY .p56.

وحسب الاحصائيات، فإن قيمة مبيعات المنتجات العضوية انتقلت من 15.1 بليون أورو عام 2000 إلى 96.7 بليون (FiBL & IFOAM، 2020، p. 19) وإلى 106.4 بليون أورو عام 2019 (FiBL ; IFOAM، 2021، p. 19) وبالتالي نلاحظ ان المبيعات من المنتجات العضوية قد تضاعفت بنسبة 600% خلال عشرين سنة (2000-2019) وبنسبة 10% من عام 2018 إلى 2019، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على زيادة الوعي لدى المستهلكين بأهمية اقتناء المنتجات العضوية وزيادة رواجها وتحقق أمريكا الشمالية ما يقارب 45 % من اجمالي هذه المبيعات بقيمة 48.2 بليون اورو تليها أوروبا بنسبة 43 % بإجمالي مبيعات يقدر ب 45 بليون أورو، أما آسيا فقد حققت مبيعات تقارب 11 بليون أورو أي ما يعادل نسبة 10% من إجمالي المبيعات العالمية، أما أقل المناطق تحقيقا لرقم أعمال فهي أوقيانوسيا بنسبة 1%، بينما حققت كل من أمريكا اللاتينية

وافريقيا نسبا غير معتبرة في قيمة مبيعات المنتجات العضوية وهي على التوالي: 0.8 % و0.2% من إجمالي المبيعات العالمية (FiBL ; IFOAM،2021، p. 65 ، وتشير هذه النتائج الى وجود علاقة قوية ومتلازمة بين مدى تقدم الدول اقتصاديا ومدى قدرتها على انتاج وبيع المنتجات العضوية، وما يدل على ذلك ان اهم الدول مبيعا للمنتجات العضوية على مستوى العالم كلها دول متقدمة اقتصاديا وتتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي حققت لوحدها مبيعات تقدر ب44.7 بليون أورو بنسبة 42% من اجمالي مبيعات المنتجات العضوية العالمية، وكذا الدول الأوروبية مثل ألمانيا التي حققت نسبة مبيعات قدرها 12 بليون أورو أي ما يعادل 11 % وفرنسا برقم أعمال يبلغ 11.3 بليون أورو أي بنسبة 10.6% من المبيعات العالمية (FiBL ; IFOAM، 2021، p. 19).

### 2.3.نظرة عامة عن الزراعة العضوية في الوطن العربي:

بدأت الزراعة العضوية في الوطن العربي في الثمانينات واستمر تطورها بالرغم من المعوقات الكثيرة التنظيمية والتشريعية، ويعود الفضل الأساسي في انتشارها إلى جهود الجمعيات الأهلية وغير الحكومية ( عبدالغني، 2018، صفحة 3) وكانت مصر الدولة العربية الأولى التي أدخلت الزراعة العضوية في نشاطها الفلاحي، ففي عام 1977، بدأ الدكتور إبراهيم أبو العيش **مبادرة سيكم** على مساحة 70 هكتار من الأرض الصحراوية المصرية البكر، على مسافة 60 كم شمال شرق القاهرة، وعادت الحياة للأرض الصحراوية من خلال أساليب الزراعة الحيوية ونمت الأعمال الزراعية لإنتاج النباتات الطبية، وأصبحت سيكم، على مر السنين، مظلة لمجموعة شركات ومنظمات زراعية وصناعية غير حكومية و رائدة في مجال العمل الاجتماعي في العالم، حيث تعمل سيكم على استصلاح الأراضي الصحراوية وتحويلها إلى تربة منتجة من خلال وسائل عضوية بما في ذلك التسميد الطبيعي واستخدام المحاصيل المرنة القادرة على الصمود والكائنات المفترسة الطبيعية وقد أصبحت منتجات سيكم معتمدة كمنتجات عضوية على أساس المعايير الدولية (ESCWA، 2018، صفحة 8)، ولم تعرف الدول العربية الأخرى الزراعة العضوية إلا مع نهاية التسعينيات كما حدث في تونس، وبعضها بعد عام 2005 مثل السعودية والإمارات، وما زال هناك العديد من الدول العربية لم تدخلها الزراعة العضوية إلا عبر جهود فردية وفي مساحات محدودة، كسلطنة عمان مثلا فيها 40 هكتارا، والعراق فيها 39 هكتارا، أما في قطر والكويت فالأرقام لا تكاد تذكر .( https://www.scidev.net/mena/agriculture/opinion/New-horizons-organic-agriculture-Arab-region.html)

ويوضح الشكل التالي تطور المساحات المزروعة عضويا في الوطن العربي خلال الفترة 2011-2018 .

**الشكل 4: تطور مساحة الزراعة العضوية بالوطن العربي خلال الفترة 2011-2019**

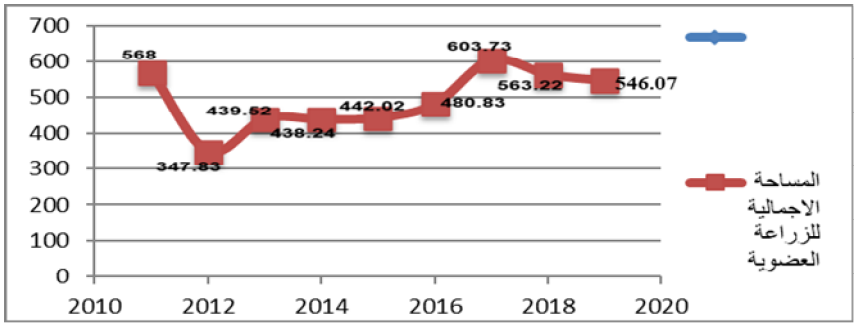


**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات التقارير:

FiBL & IFOAM. (2021). organics international :The world of organic agriculture statistics & emerging trends 202.1 GERMANY . p p 313-316 .

FiBL & IFOAM. (2020). the world of organic agriculture statistics & emerging trends 2020. GERMANY. P P 47-51.

FiBL & IFOAM. (2015). the world of organic agriculture statistics & emerging trends .2015 GERMANY. P P 277- 280.

ويظهر الشكل أعلاه أن المساحة الإجمالية للزراعة العضوية في الوطن العربي عرفت تزايدا مستمرا انطلاقا من عام 2012 إلى غاية عام 2017 أين وصلت المساحة إلى قرابة 604 ألف هكتار، حيث أنه وعلى المستوى الكلي تترجم زيادة مساحة الزراعة العضوية نمو وتطور الاهتمام بهذا النوع من الزراعة لدى الوطن العربي غير أنها لا تزال غير كافية حيث بمقارنة المساحة العضوية العربية مع المساحة العالمية للزراعة العضوية فإن المساحة العربية لا تتجاوز 1% من مساحة الزراعة العضوية في العالم وذلك رغم ما تتمتع به المنطقة العربية من أراضي شاسعة، غير أنه آلت المساحة المزروعة عضويا إلى التناقص خلال سنة 2018 بمقدار 42 ألف هكتار، و ب17 الف هكتار سنة 2019 متراجعة بذلك وخلال سنتين بمعدل 10%، وهذا بسبب انخفاض هذه المساحة في تونس ب 19ألف هكتار وفي السودان ب 3آلاف هكتار.

أما على المستوى الجزئي، فإن المساحة الاجمالية للزراعة العضوية تتفاوت في الدول العربية، وهنالك جملة من الأسباب ساهمت في هذا المضمار، ومن بينها القوانين والتشريعات الخاصة بالإنتاج العضوي وعدم الاستقرار السياسي في معظم الدول العربية، بالإضافة لاختلاف المساحة الكلية للأقطار العربية، حيث أن قرابة 87% من مساحة الزراعة العضوية العربية عام 2019 تتمركز في ثلاث دول أساسية وهي تونس، مصر والسودان حيث تحتل تونس المرتبة الاولى بنسبة 52.49% فهي تشكل نصف المساحة العربية المزروعة عضويا، تليها مصر بنسبة 21.24%، ثم السودان ثالثا بنسبة 13.53% وبالتالي فإن باقي الدول تتشارك فيما يقارب 13 % من المساحة العضوية العربية الكلية، كما أن استهلاك المنتجات العضوية ما زال ضعيفا في كثير من الدول العربية وهذا يرجع لسببين؛ أولهما هو ضعف الوعي بميزات المنتجات العضوية وخطر استهلاك المنتجات الزراعية التقليدية لكثرة استخدام الكيماويات (كأسمدة ومبيدات)، وبالتالي خطر وجود متبقيات كيماوية في هذه المنتجات، أما السبب الثاني فيرجع إلى ارتفاع اسعار المنتجات العضوية وكذا تدني مستوى الدخول الفردية في كثير من الدول العربية، وبالتالي عدم وجود الطلب الفعال على هذه المنتجات، ومن هنا نجد أن إنتاج بعض الدول العربية من المنتجات العضوية لا يفي باحتياجاتها لوجود الطلب الفعال كما هو حال الدول العربية في الخليج، بينما يشكل إنتاج بعض الدول العربية الأخرى فائضا لعدم وجود الطلب الفعال كما هو حال الدول العربية في إفريقيا وفي بلاد الشام، ويمكن أن يتم التغلب على هذه السلبية بفتح المجال أمام التجارة البينية العربية بخصوص هذه المنتجات.

## 4. الزراعة العضوية في الجزائر ومصر:

### 1.4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

رغم الامتداد الواسع للجزائر وتنوع المظاهر التضاريسية وتباين الأنماط المناخية وتعدد الموارد الطبيعية فيها، مما يشجع على قيام أنشطة بشرية متنوعة ومتكاملة، إلا أن المساحة المستغلة زراعيا لا تتعدى 8.5 ملايين هكتار من طرف 1.14 مليون مزارع، في حين تتجاوز المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال الزراعي 230 مليون هكتار تحتاج الى استثمارات مادية وتكنولوجية هائلة (حسان، 23 و24 نوفمبر 2014، صفحة 6)، وتتميز الزراعة في الجزائر بكونها مطرية في معظم مساحاتها وقليلة الإستهلاك للمواد الكيماوية سواء أكانت للتخصيب أو لحماية الزراعات، فمن مجموع 8.5 مليون هكتار من الأراضي المستغلة للزراعة، فإن مساحة 6 ملايين هكتار منها تخصب وتستعمل فيها مواد كيماوية لحماية النباتات أي ما يعادل 70% (تمار ، 2017، صفحة 93)، وبالتالي فإن الزراعة بالطريقة العضوية غير منتشرة بالجزائر وهي جد محدودة، كما أن مجال التشريعات والسياسات في هذا المجال لم يتحقق فيه التقدم المتوقع. فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية هي السلطة المختصة والجهة الفاعلة الوحيدة في الجزائر لدعم الزراعة العضوية منذ عام 2000، ويخضع قطاع الزراعة العضوية في الجزائر لقانون التوجيه الزراعي رقم 08-16/ 2008 والمرسوم رقم 260-13/ 2013 والذي يحدد الإطار العام للنظام الذي يعترف

بجودة المنتجات الزراعية من خلال العلامات المتعلقة بمصدرها والعلامات الزراعية الأخرى والمنتجات من الزراعة العضوية كما تأسست لجنة توجيه الزراعة العضوية في عام 2013 من قبل الوزارة، بهدف اعتماد استراتيجية لتعزيز وتعميم طرق الإنتاج العضوي على المستوى التنظيمي والتقني.

وبلغت المساحة المخصصة للزراعة العضوية في الجزائر 772 هكتار عام 2019 وهو ما يمثل 0.02٪ فقط من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة، ولذلك تحاول الجزائر تطوير هذا القطاع حيث تم تصميم إحدى المبادرات التي تم تنفيذها لتوفير المساعدة الفنية للترويج لزيت الزيتون العضوي في الجزائر؛ تم ذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(الفاو ) للفترة من يوليو 2017 إلى نوفمبر 2018 أيضا كانت الزراعة العضوية جزءا من مشروع التوأمة( بتمويل من المفوضية الأوروبية 84) وكان هدفه هو المساعدة وتشجيع قطاع الزراعة العضوية من خلال الأساليب المحسنة للتحكم، ووضع العلامات، وتنظيم السوق، ودعم منظمات المزارعين، في الوقت الحاضر، يتم تنفيذ مشروع تحت عنوان» المركبات النشطة بيولوجيا من Olea europaea - يعمل في صناعة الأغذية ومستحضرات التجميل والأدوية "بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية (جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جوان 2020، صفحة 15)، ويمثل الشكل الموالي أهم النشاطات والانجازات المتعلقة بالزراعة العضوية في الجزائر.

**الشكل 5: أهم الانجازات التي حققتها الجزائر بخصوص تطوير الزراعة العضوية**

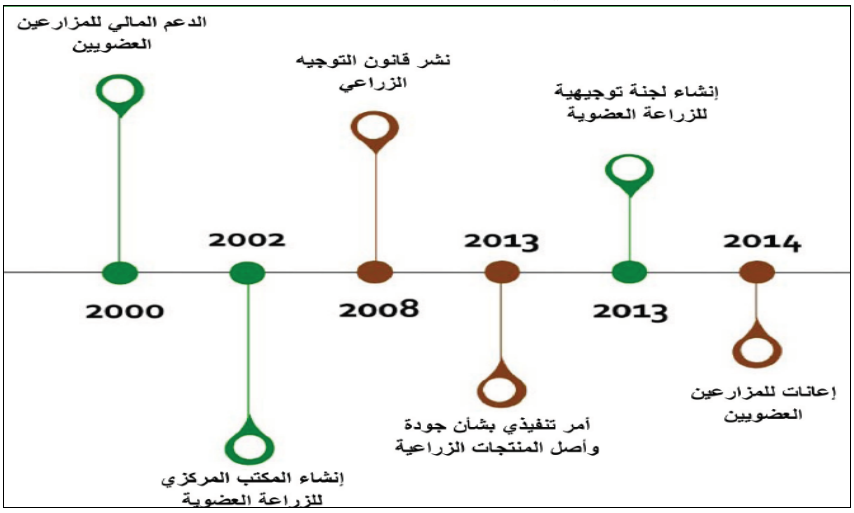


**المصدر:** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (جوان 2020.)، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، ص.16

### 2.4 جمهورية مصر العربية:

بدأت الزراعة العضوية في مصر من خلال **شركة سيكم** عام 1977 بغرض إنتاج الأعشاب الطبية وتعبئتها وتصديرها إلى أوروبا وكذلك إلى السوق المحلي، وفي 1990 تأسست منظمة اتحاد المزارعين البيوديناميكيين Egyptian BiodynamicAssociation (EBDA) إلى جانب هيئة للتفتيش ومنح الشهادات المصرية، تحت إشراف ال IMO في سويسرا، وفي عام 1995 قامت جمعية المركز المصري للزراعة العضوية «ECOAS» بعمليات التفتيش وإصدار الشهادات على المنتجات العضوية، وذلك تحت إشراف ال IMO وبالتعاون مع مؤسسة Naturland الألمانية واستمرت شركة سيكم القابضة ومن خلالها شركة إيزيس وأونوس وغيرها في نشاطها في الزراعة العضوية مع إنشاء شركة تفتيش COAE بالتعاون مع الIMO أو مؤسسة DEMETER الدولية، وفي عام 1998تأسست **شركة المركز المصري للزراعة العضوية** كشركة مساهمة للقيام بعمليات التفتيش ومنح الشهادات وتم اعتمادها دوليا خلال عام 1999، واستمرت إلى الآن وأصبحت تمارس هذا النشاط مع ال «UQEOBA» والعديد من المزارع الأخرى

إلى أن وصل عدد المزارع التي تشرف عليها حوالي 300 مزرعة (جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية جوان 2020، صفحة 20).

وتتمثل أهم المحاصيل العضوية المزروعة في مصر حسب الترتيب في المساحات في: محاصيل( الحبوب، السمسم، الفول السوداني، القطن، بالإضافة إلى النباتات الطبية والعطرية حيث تعتبر مصر من الدول ذات البيئة الزراعية الملائمة لإنتاج العديد من أنواع النباتات الطبية والعطرية والتي لا تقتصر أهميتها على السوق المحلي فقط بكونها مصدرا للاستهلاك الغذائي وصناعة الدواء، بل تمتد لأهميتها كمصدر للنقد الأجنبي ( مصطفى، السنتريسي، رجب، و رجب، 2019، صفحة 1076) حيث وصلت مصر إلى مرحلة متقدمة في إنتاجها العضوي، خاصة مع وجود مؤسسات خاصة للتصديق على المنتجات العضوية واعتمادها ومنح الشهادات اللازمة حسب المواصفات العالمية المطلوبة، خاصة حسب المواصفات الأوروبية والأمريكية، كما اتجهت مصر نحو التوسع في تطبيق أسلوب الزراعة العضوية حيث أصبح أمرا حتميا بعد بدء تنفيذ اتفاقية الجات واتفاقية الشراكة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي لزيادة حصة الصادرات الزراعية المصرية، باعتبار أن أسلوب الزراعة العضوية يتفق مع الشروط الصحية المطلوبة في السلع الزراعية، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية العضوية خلال الفترة 2004-2016 نحو354.8 مليون دولار ( حمودة، قادوس ، و عبد المولى، 2019، صفحة 623)، كما يصل عدد مكاتب التسجيل والتفتيش العاملة في مصر في مجال الزراعة العضوية إلى 9 مكاتب، للإشراف على مساحات الزراعة العضوية بمصر بإجمالي 280 ألف فدان، حيث يبلغ عدد المزارع العضوية المسجلة حوالي 970 مزرعة، منها 242 شركة مصدرة، وقامت مصر بإصدار قانون للزراعة العضوية مطلع مارس 2020 من أجل مسايرة قرار الاتحاد الأوروبي الذي أصدر عام 2019 والذي يقضي بوقف استيراد أي منتج خارج منظومة الزراعة العضوية، ورفض أي منتجات عضوية من أي دولة ليس لديها قانون ينظم هذا النوع من الزراعة، وبالتالي هذا القانون الجديد سيمكنها من النفاذ إلى الأسواق الأوروبية (https://aawsat.com/home/article/2105906/)،كما فتحت جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة (HU)في سبتمبر 2018 كلية الزراعة العضوية الجديدة، وهي الأولى من نوعها في مصر، وتمنح الكلية شهادات جامعية تتمثل في بكالوريوس في الزراعة العضوية وماجستير في تكنولوجيا تصنيع الأغذية (www.sekem.com/ar/جامعة-هليوبوليس-تفتتح-أول-كلية-خاصة-).

ويبين **الجدول ادناه رقم (02)** تطور مساحة الزراعة العضوية في مصر والجزائر خلال الفترة 2012-2019، ومن خلال الاحصائيات، يتبين أن المساحة الاجمالية للزراعة العضوية في مصر بقيت ثابتة خلال الفترة 2012 -2015 بمقدار 85 ألف هكتار، وقد ارتفعت عام 2016 لتصل إلى 106 ألف هكتار ومن ثم إلى 116 الف هكتار عام 2019، من جهة أخرى تمثل مساحة الزراعة العضوية ما يعادل 20.6% من المساحة الاجمالية العربية للزراعة العضوية وبالتالي فقد احتلت عامي 2019 و 2018 المرتبة الثانية عربيا فيما يخص مساحة الزراعة العضوية بعد تونس، وتسعى مصر إلى توسيع رقعة الزراعة العضوية، والتي تقدر حاليا بـ2.5% فقط من مساحة الأراضي الزراعية في مصر، وفق الاتحاد الدولي للزراعة العضوية، إلى 6.7% بحلول عام 2030، ليتبقى نحو 93% من الأراضي مزروعة زراعة غير عضوية (https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/organic-farming-law-what-hinders-success-of-egyptian-experiment/).

من جهة أخرى، يظهر الجدول أن المساحة المزروعة عضويا في الجزائر لا تتعدى 772 هكتار، وهي بذلك لا تمثل سوى نسبة 0.14% من اجمالي المساحة العربية المزروعة عضويا، بينما مصر تمثل 21.24% من تلك المساحة.

وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر قد وسعت المساحة العضوية عام 2015 بمقدار 628 هكتار لتصبح المساحة الاجمالية 1400 هكتار، غير أن هذه المساحة الاضافية هي عبارة عن مناطق برية ولا تمثل حقيقة توسعا يرجى منه كسب انتاج عضوي جديد ومضاعفته، ومنذ عام 2016 لم تتزايد لديها المساحات العضوية وبقيت ثابتة في حين مصر عملت على رفع وتوسعة المساحات العضوية، بحيث تمكنت من توسعتها بمعدل 41% بهدف رفع الانتاج خلال عشر سنوات فقط (2010-2019)، في حين تمكنت الجزائر من توسعة قدرها 24% فقط خلال نفس الفترة (FiBL ; IFOAM، 2021، pp. 47-48).

**الجدول 2: تطور مساحة الزراعة العضوية في مصر والجزائر خلال الفترة 2012-2019**

**الوحدة : ألف هكتار**

| السنة / الدولة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | نسبة مساحة البلد من مساحة الوطن العربي العضوية لعام 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 85.80 | 85.80 | 85.80 | 85.00 | 105.91 | 105.91 | 116.00 | 116.00 | 224.1% |
| الجزائر | 0.70 | 0.70 | 0.70 | 0.71 | 0.77 | 0.77 | 0.77 | 0.77 | 0.14% |
| الوطن العربي | 347.83 | 439.52 | 438.24 | 442.02 | 480.83 | 603.73 | 563.23 | 546 | |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (جوان 2020) ، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، ص24.

من جهة أخرى يبين **الجدول أدناه رقم 3** مقارنة بين عدد المزارعين / المنتجين العضويين بين عامي 2012 و2019 في الجزائر ومصر.

**الجدول 3: مقارنة بين عدد المزارعين / المنتجين العضويين بين عامي 2012 و2019 في الجزائر ومصر**

| السنة / الدولة | 2012 عدد المزارعين/ المنتجين العضويين | 2019 عدد المزارعين/ المنتجين العضويين | الفارق بين 2012 و 2019 | نسبة التطور |
|---|---|---|---|---|
| مصر | 790 | 970 | 180 | % 22.78 |
| الجزائر | 57 | 64* | 7 | 12.28% |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

FiBL & IFOAM. organics international: The world of organic agriculture statistics & emerging trends 202.1 (February 2021). GERMANY. p p 58- 59.

*- ان الاحصائيات المتعلقة بعدد المنتجين العضويين في الجزائر المتوفرة في تقرير 2021، تعود لعام 2016 بينما الاحصائيات المتعلقة بمصر فهي متعلقة بعام 2019.

ويظهر من الجدول أعلاه مبدئيا أن عدد المنتجين أوالمزارعين العضويين في الجزائر بلغ عدد المنتجين العضويين بالجزائر عام 2012 ما يقدر ب57 مزارع وقد ارتفع هذا العدد عام 2016 إلى 64 مزارع عضوي، بينما في مصر قد ارتفع من 790 مزارع عام 2012 إلى 970 مزارع عضوي عام 2019، أي بمعدل زيادة يقارب **23%**، وهذا انما يدل على نمو الزراعة العضوية في مصر وزيادة الوعي بخصوص التحول للزراعة العضوية، أما الجزائر فتزايد عدد المنتجين العضويين لا يزال بطيئا حيث تمثلت نسبة الزيادة خلال الفترة بـ12 % فقط، من جهة أخرى فإن تقرير 2021 لم يوفر الاحصائيات المتعلقة بالجزائر لعام 2019 لأن آخر احصائية تم نشرها متعلقة بعام 2016 وهذا يدل على النقص التي تعاني منه الجزائر في نشر واحصاء البيانات المتعلقة بالزراعة العضوية وعدم الاهتمام الرسمي بهذا القطاع من طرف الجهات الوصية.

**3.4.فرص قطاع الزراعة العضوية في الجزائر والتهديدات المحيطة به:**

تشهد الأسواق الخاصة بالمنتجات العضوية توسعا مضطردا، وباعتبار المميزات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال والتي تؤهلها للاستفادة من هذا القطاع من أجل تطوير صادراتها وتأمين غذاء آمن وتنمية مستديمة، فإن للجزائر فرصا كبيرة لو احسنت استغلالها ستفتح لها أبواب السوق الدولية للمنتجات العضوية وستمكنها من تحقيق الريادة في هذا المجال، ويمكن تلخيص هذه **الفرص** في النقاط التالية (عيشون، محسن، و شليق، 2019، صفحة 649):

- ✓ امكانية تلبية الطلب المحلي وبجودة عالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام؛
- ✓ إمكانية التصدير إلى الأسواق الدولية خاصة مع تزايد الطلب على المنتجات العضوية في السوق الأوروبية؛
- ✓ إمكانية إنتاج الخضر في وقت مبكر( خارج الموسم)؛
- ✓ تغير النمط الاستهلاكي نتيجة زيادة الوعي المحلي والدولي بفائدة استهلاك المنتجات العضوية الشيء الذي سيفتح أفاقا لتسويق المنتجات العضوية الجزائية محليا ودوليا؛
- ✓ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية العضوية في الاسواق الدولية، فرغم أن انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين يمثل مشكلة في اقتناء هذه المنتجات، إلا أن ارتفاع أسعارها يعتبر فرصة إذا ركزت الجزائر على التسويق للخارج وبالتالي ستشكل المنتجات العضوية مصدرا مهما للعملة الصعبة؛
- ✓ قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية ووجود اتفاقية شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ الطلب القوي على بعض المنتجات في السوق الدولية كالتمور وزيت الزيتون والحمضيات والتي إن تم تحويل زراعتها من التقليدية إلى العضوية مثلت فرصة كبيرة باعتبار أن اهذه المنتجات وفيرة في الجزائر؛

وبالنظر إلى هذه الفرص والتي تتطلب مجهودات كبيرة في سبيل الاستفادة منها، يجب العمل على الحد من **التهديدات** التي هي الأخرى تواجه هذا القطاع والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ شدة المنافسة الدولية خاصة دول المغرب العربي (تونس والمغرب) وكذا مصر، هذه الدول التي تسبقنا بعدة خطوات في هذا المجال، خاصة الجانب التنظيمي والتشريعي للقطاع ومنح شهادات الاعتماد الدولية وشهادات الجودة؛
- ✓ عادة ما تكون المرحلة الانتقالية للزراعة العضوية والحصول على الشهادة من الهيئات الدولية المعترف بها التي توضح أن المنتج خالي من المبيدات والأسمدة الكيميائية هي أصعب مرحلة على المزارع لتكلفتها العالية -خاصة المزارعين الذين يرغبون في التصدير- والتي تجعل المزارع يتردد في تنفيذ هذا البرنامج ما لم يواكب ذلك توعية إرشادية بالمردود

الاقتصادي والبيئي والصحي في المستقبل بالإضافة إلى بعض الحوافز التشجيعية مثل تسهيل الإقراض، وتسهيل الحصول على الشهادة المحلية أو الدولية في حالة مطابقة الشروط:

- ✓ قلة توفر المدخلات الزراعية العضوية كبدائل في السوق المحلي لمدخلات الإنتاج الكيميائية المصنعة المستخدمة في الإنتاج سواء لمكافحة الآفات أو لتحسين التربة مثل التقاوي والشتلات ومواد المكافحة الحيوية والطبيعية للآفات، وبالتالي الحاجة إلى استيرادها، مما يزيد من تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعارها؛
- ✓ وجود بعض السلوكيات الانتهازية لدى بعض الفلاحين الذين يسعون للربح السريع عبر الزراعة التقليدية.

## 5.خاتمة:

انطلاقا من تحليل واقع الزراعة العضوية في الجزائر ومقارنته بالتجربة المصرية تمكنا من استنتاج أن هذا النوع من الزراعة يواجه مشاكل وتحديات تعوق اتساعه في الجزائر، فمصر التي نجحت في تطوير الزراعة العضوية وتنمية صادراتها من المنتجات العضوية لا تتفوق على الجزائر بشكل ملحوظ، سواء من ناحية الموارد المالية أو الموارد الطبيعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص وعزيمتها على توفير الغذاء لشعبها بالاعتماد على الإنتاج المحلي الأنظف ودخول الأسواق الدولية بمنتجاتها العضوية التي تلقى اقبالا خاصة مع زيادة الوعي بالمحاسن الصحية لهذه المنتجات.

**ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه الجزائر في اطار تنمية الزراعة العضوية فيما يلي:**

- ✓ ضآلة المساحات المزروعة عضويا في الجزائر يمثل تحديا كبيرا ومشكلا عويصا، فرغم ان الجزائر تمتلك امكانيات تمكنها من الوصول إلى الصدارة في مجال الزراعة العضوية، إلا أن مساحات الزراعة العضوية فيها لا تمثل سوى 0.14% من المساحة الزراعية العضوية الاجمالية على المستوى العربي، أما على مستوى العالم فحصتها مهملة (0.002%)؛
- ✓ غير مشكل المساحة، تعاني الجزائر من صغر الحيازات الزراعية التي يمكن أن تتبنى الزراعة العضوية، والتي قد لا تكون مجدية ما لم يدعمها جمعيات تعاونية زراعية، كما أن عدد المنتجين والمزارعين العضويين بها لا يتجاوز 64 منتج و/أو مزارع ، وهذا قد يعود لكون أن الزراعة العضوية في الجزائر وغيرها من أشكال الزراعة المستدامة لا تحظى إلا بقدر ضئيل من الدعم الحكومي. فبعض السياسات، مثل سياسة الإعانات الزراعية، تحرف ميدان المنافسة في اتجاه ليس في صالح منتجي المنتجات العضوية، وتكاد الزراعة العضوية تكون غير موجودة في مجالات التعليم الزراعي، والخدمات الإرشادية، وأنشطة البحث والتطوير ، ومن جهة أخرى إلى قلة الوعي والمعرفة بفوائد وقيمة المنتج الزراعي العضوي بالنسبة للمستهلكين، وأيضا بأسلوب الإنتاج للزراعة العضوية سواء للمزارع أو المرشد الزراعي أو العمالة في المزرعة خاصة في المناطق الريفية وغياب برامج التوعية والإرشاد مما يعيق استيعاب مفهوم الزراعة العضوية وأساليب تطويرها، حيث يواجه المزارع نقصا في بعض المهارات المتعلقة بالإدارة الفعالة وإدارة المشروعات وإعداد الخطط والمسوح (الأبحاث) التسويقية، وأساليب التفاوض والبيع الفعال، وترويج السلع والخدمات كما أن أغلب الفلاحين يسعون إلى الإنتاج الكمي لا المستدام، ومن جهة ثالثة غياب استراتيجية وطنية للزراعة العضوية وهيئات خاصة بمنح شهادات الاعتماد للإنتاج العضوي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التحول إلى الزراعة العضوية ( التفتيش والترخيص) وبالتالي ارتفاع أسعار المنتج العضوي.
- ✓ صعوبة الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من جهة أخرى، وهذا راجع لنقص الخبرة في التعامل مع المؤسسات الرسمية التمويلية حيث يواجه المزارع عادة صعوبات في التعامل مع المؤسسات الرسمية التمويلية فهذه المؤسسات تشترط وجود ضمان شخصي على القروض المختلفة.

- ✓ غياب الأسواق المحلية، وعدم وجود رؤية واضحة للتسويق الخارجي، باستثناء بعض الجهود الفردية لبعض المنتجين وكذا نقص المعلومات التسويقية الملائمة حيث يواجه المزارع صعوبة في الحصول على بيانات الأسعار ومصدر المستلزمات الزراعية والمراكز التسويقية والبدائل التسويقية والاتجاهات والفرص التسويقية، فأسواق المنتجات العضوية خاصة منها الدولية تتطلب جودة عالية للمنتج، وعبوات مناسبة، وشهادات إصدار واعتماد موثوق ومعترف بها، وهذا يتطلب تكلفة عالية وخاصة أن لكل سوق من الأسواق معايير ونظم تقييم امتثال خاصة بها، وهذا ما يعيق المشاركة الفعالة للجزائر في المعارض الزراعية العالمية والعربية لتسويق المنتجات ونشر ثقافة الزراعة العضوية.

**وفيما يخص التوصيات، فيمكن ايجازها في النقاط التالية:**

- ✓ العمل على زيادة المساحات العضوية في الجزائر، سواء باستصلاح مساحات أراض جديدة ثم زراعتها عضويا وتسجيلها كأراض عضوية من جهة، أو تسجيل مساحات الأراضي المنزرعة بريا وطبيعيا دون استخدام أي مواد كيميائية -والتي تعرف بالزراعات البرية أو الطبيعية- كأراض عضوية والاستفادة من بيع منتجاتها كمنتجات عضوية في الأسواق العالمية والمحلية، فالجزائر غنية بالمناطق الريفية والطبيعية التي يمكن استغلالها كمساحات زراعية عضوية؛
- ✓ سن قوانين منظمة للزراعة العضوية وإصلاح الموجود منها بما يتلاءم مع السوق المحلية والمتطلبات الدولية، مع جعل هذه القوانين أكثر مرونة وأقل تشددا تمكن إيجاد فرص للتسويق داخل الأسواق المحلية و الإقليمية والدولية؛
- ✓ تقديم الدعم للمزارعين العضويين خاصة خلال فترة التحول من الزراعة التقليدية إلى العضوية، مع المساعدة في تسويق المنتجات العضوية عبر فتح أسواق جديدة، وابتكار وسائل جديدة في الدعاية والإعلان للترويج للمنتجات العضوية؛
- ✓ العمل على تطوير التصنيع الزراعي العضوي والذي يمكن من خلاله تحويل المنتجات العضوية الأولية إلى منتجات عضوية مصنعة تعطي قيمة إضافية للزراعة العضوية من خلال بيع هذه المنتجات بأثمان مرتفعة، فضلاعن توفير عدد كبير من فرص العمل في الإنتاج والنقل والتسويق، كما يحفز هذا أيضا تدوير النفايات الزراعية: كصناعات الكمبوست والأعلاف، وإنتاج البلاستيك العضوي، بالإضافة إلى صناعات المبيدات الطبيعية، والفحم الحيوي المستخدم في أغراض تحسين التربة الزراعية؛
- ✓ الاهتمام بالتوجه نحو النباتات المهملة، والتي يمكن زراعتها في الظروف القاحلة، حيث يمكن أن يكون للكثير من تلك النباتات أدوارا مهمة في مساحات الزراعة العضوية مثل نبات التين الشوكي والذي تم اعتماد بعض أنواعه من قبل منظمة الفاو كمحاصيل علفية، وخاصة مع الأزمات، وهو يصلح للدخول ضمن برامج تغذية الحيوانات العضوية، كما يمكن أن يكون محصولا غذائيا، وخاصة الأنواع ذات الألواح الملساء منه، فضلاعن إنتاج زيوت منه تستخدم في بعض الأغراض الطبية، ويصل ثمن اللتر من بعضها إلى 1000 دولار؛
- ✓ يجب على الجزائر الاستفادة مزاياها العديدة في إنتاج المحاصيل الزراعية العضوية، فهي تتمتع بميزة نسبية لإنتاج هذه المنتجات خاصة التمور والزيتون والنباتات الطبية والعطرية، حيث تستطيع هذه المنتجات النفاذ إلى الأسواق العالمية بصورة أفضل من المنتجات التقليدية إذا ما تم الاهتمام بالخدمات التسويقية بشكل عام والإعلامية بشكل خاص؛
- ✓ دمج الزراعة العضوية ومنتجاتها في أنشطة السياحة البيئية و السياحة الزراعية حيث سيسمح هذا بفتح بابا لتسويق هذه المنتجات العضوية.

**6.قائمة المراجع:**


1. احمد محي الدين قاسم النعيمي ، سحاب عايد العجيمي، و أشواق عبد الرزاق البدري. (2017). دور الارشاد الزراعي في نشر تقانة الزراعة العضوية لدى زراع الخضر المحمية في محافظة واسط. مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية، 17(2).
2. ازهار مشران جرب الحچامي. (2018). الواقع الاقتصادي للقطاع الزراعي العراقي - دراسة تطبيقية للزراعة العضوية ومشروع تخضير الأسمدة العضوية في محافظة واسط. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط(28 الجزء 2).
3. إيمان محمد إبراهيم سالم ، و رانيا حمدي عبدالصادق باشا. (2017). دراسة تقييمية لتجربة الزراعة العضوية في إنتاج محصول القطن من وجهة نظر الزراع دراسة حالة بقرية المرابعين مركز كفر سعد بمحافظة دمياط. مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، 44(3).
4. توفيق تمار . (2017). الزراعة العضوية كرافد لاستدامة الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(3).
5. خالد عبدالله محمد حمودة، ايمان فريد أمين قادوس ، و خالد السيد عبد المولى. (2019). دوال إنتاج و تكاليف الطماطم العضوية والتقليدية في محافظة البحيرة 11. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 10(11).
6. صبحي رمضان فرج سعد. (2016). الزراعة العضوية في أفريقيا .. الواقع وآفاق التنمية. مجلة آفاق افريقية، 13(44).
7. صلاح سعيد عبدالغني. (2018). دراسة اقتصادية للزراعة العضوية في مصر)دراسة حالة بمحافظة الفيوم. المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية(3).
8. محمد غردي . (2015). الزراعة العضوية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2(13).
9. محمد سيد محمد مصطفى، محمد عبد الصادق السنتريسي، مسعد السعيد رجب، و عاطف عبد العزيز رجب. (2019). دراسة مقارنة بين إقتصاديات إنتاج شيح البابونج تحت النظامين العضوي والتقليدي بمحافظة الفيوم. المؤتمر الرابع عشر لبحوث التنمية الزراعية كلية الزراعة جامعة عين شمس، مصر.
10. تقية محمد المهدي حسان. (23 و24 نوفمبر 2014). الأمن الغذائي...أمانة الأجيال. ، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية. الشلف.
11. صابرينة عيشون ، زوبيدة محسن ، و عبد الجليل شليق . (2019). الزراعة البيولوجية أداة لتحقيق الزراعة المستدامة في الجزائر ص638. الملتقى الدولي السابع اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية.
12. هاجر بغاصة. (2013). ورقة عمل رقم 75 واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها. المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA. (2018). اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف 2018 خيارات ذكية للمحافظة على الارض. بيروت.
14. تحالف مراكز البحوث العضوية ORCA. (2009). مقترح مشروع تحالف مراكز البحوث العضوية. روما .
15. جامعة الدول العربية، و المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (جوان 2020). الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي. الخرطوم، السودان.
16. https://aawsat.com/home/article/2105906/. (s.d.). Consulté le 01/09/2020.
17. https://www.ifoam.bio/why-organic/organic-landmarks/definition-organic. (n.d.). Retrieved 15/07/2020
18. https://www.scidev.net/mena/agriculture/opinion/New-horizons-organic-agriculture-Arab-region.htmlConsulté le 14/11/2019.
19. https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/organic-farming-law-what-hinders-success-of-egyptian-experiment/ . (s.d.). Consulté 01/09/2020.
20. www.sekem.com/ar/جامعة-هليوبوليس-تفتتح-أول-كلية-خاصة- . (s.d.). Consulté le 18/08/2020.

21. Juma، M.، abdelouaheb، r.، & Mohammad ، e. (2020). The Knowledge Needs of the Vegetable Farmers in the Field of Organic Agriculture in the Villages of Haway Al-Bassat and Jalam Samarra of Samarra District / Salah -. journal of kirkuf university for agriculture sciences ، 11(2).
22. FiBL ، & IFOAM. (2020). the world of organic agriculture statistics & emerging trends 2020.
23. FiBL ; IFOAM. (2021). organics international :The world of organic agriculture statistics & emerging trends 2021. GERMANY.